

المصدر : الجزيرة
التاريخ : 29-05-2006
العدد : 12269
الصفحات : 4
السلسل : 19

بموافقة خادم الحرمين على ما رفعه الأمير نايف

**انهيار فندق (الخيرات) مسؤولية المستأجر الأول للمبنى والمكتب
الهندسي وفرع التجارة بمكة وأمانة العاصمة المقدسة**



خادم الحرمين الشريفين

قديمة والتنفيذ السليم للإضافات الجديدة وزيادة الاحمال عليه.

ب - تحديد المسؤولية في انهيار المبني على المستأجر الأول للمبني والمكتب الهندسي وفرع وزارة التجارة والصناعة بمنطقة مكة المكرمة وأمانة العاصمة المقدسة.

وقد درست لجنة الحج العليا ما توصلت اليه لجنة التحقيق في أسباب الحادث



□ الرياض - واس :

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - رقم ح - ٣٣٠٢ - م ب وتاريخ ٢٥ - ٤ - ١٤٢٧ هـ بالموافقة على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا بدوقيلة سموه رقم ١ - ١ - ٣ - ٢ - ٣ - ١ ش ٩١٨٦ في ١٣ - ٢ - ١٤٢٧ هـ بشأن تحديد أسباب انهيار مبني فندق الخيرات الكائن بحي الغرة بمكة المكرمة بتاريخ ٥ - ١٢ - ١٤٢٦ هـ وما توصلت اليه لجنة التحقيق التي سبق وأن وجه سموه بتشكيلها من أمانة منطقة مكة المكرمة وإمارة العاصمة المقدسة ووزارة الحج والدفاع المدني وهيئة الرقابة والتحقيق، تساندا لجنة فنية متخصصة، وذلك لمعرفة أسباب انهيار هذا المبني.

كما أوصت لجنة الحج العليا في اجتماعها الطارئ برئاسة سموه بعد نظرها في نتائج التحقيق الأولية بما يلي:

١ - استكمال اللجنتين العامة والفنية تحقيقاتها بأسرع وقت ممكن.

٢ - إعلان نتائج التحقيقات فور الانتهاء منها.

٣ - مساعدة المصائب الذين فقدوا وثائقهم وممتلكاتهم لتحسينهم من إكمال حجهم وعودتهم إلى بلدانهم مع النظر في صرف مساعدة لذوي المتوفين مؤساة لهم.

٤ - تكوين لجنة فنية من الجهات المعنية لتقوم فوراً بفحص المباني المسكونة بججاج والنظر في مدى صلاحيتها للسكن واستبدال غير الصالح منها.

٥ - التوصية بتشكيل لجان فنية لفحص المباني التي يسكنها الحجاج بعد الحج مباشرة ومعرفة الصالح منها للسكن من عدمه.

٦ - كما اقترحت لجنة الحج العليا أن تتكفل الدولة بمساعدة الناجين من الحادث ممن فقدوا وثائقهم وممتلكاتهم لإكمال حجهم وعودتهم إلى أوطانهم.

وبعد استكمال اللجنة لتحقيقاتها في الموضوع من كافة جوانبه وإطلاعها على الأوراق والمستندات ذات الصلة بالفضية وملف المبني لدى وزارة التجارة ولجنة الكشف على مساكن الحجاج، وكذلك سماع ما لدى الأطراف ذات العلاقة، توصلت إلى ما يلي:

١ - إن أسباب الانهيار هو تقادم عمر المبني الذي إنشئ قبل أربعين عاماً بأساليب



الأمير نايف بن عبدالعزيز



لقطة أرشيفية من الفندق المنهار

برقية سموه المنوه عنها سلفاً، بما توصلت إليه لجنة التحقيق فصدر الأمر الكريم المشار إليه بالموافقة على ذلك مع الحرص كل الحرص على مثل هذه الموضوعات وعدم التساهل في هذا الأمر ومعاينة كل من يثبت تقصيره. وقد زود المقام السامي الجهات المختصة بنسخة من الأمر الكريم لإكمال اللازم كل فيما يخصه. والله ولي التوفيق.

ثانياً - تكليف لجنة التحقيق بتلخيص أسباب قصور الجوانب الإجرائية والتنظيمية ذات الصلة المباشرة بسلامة المنشآت التي يغطيها الحجاج والمعتمرون والزوار ووضع الحلول التي تعالج أسباب القصور وتمنع تكرار ما حدث بإذن الله. وقد رفع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا للمقام السامي الكريم في

وانتهت إلى ما يلي:
أولاً - إحالة القضية إلى كل من هيئة التحقيق والإدعاء العام لاستكمال اللازم حيال إقامة الدعوى في الحقين العام والخاص من قبل المقصرين والمتسببين في انهيار المبنى وإلى هيئة الرقابة والتحقيق لأعمال اختصاصها حيال ما نسب لموظفي فرع وزارة التجارة والصناعة بمكة المكرمة وأمانة العاصمة المقدسة من قصور وإهمال.

